مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٦٠

الأربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غاسري
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمكوك

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأنه ستلي هذه الجلسة مشاورات بشأن ذات البند من جدول الأعمال. ولذلك فسيكون من المفيد للغاية أن نمضي بسرعة خلالهما.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة فاتو بنسودة.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بفرصة العمل مع مجلس الأمن مرة أخرى، إذ أقدم تقريري الثامن عشر عن الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وقبل أن أبدأ، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأرجو للرئاسة وكامل المجلس النجاح في الأعمال الهامة التي تنتظرهم.

ويجب علي أن أشير في البداية، مع القلق الشديد، إلى أن ليبيا شهدت تصاعدا في العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير التقارير إلى أن هناك عددا كبيرا من الوفيات في صفوف المدنيين، وشرد الآلاف من الأشخاص داخليا وزادت عمليات الاختطاف والاختفاء والاعتقال التعسفي زيادة كبيرة في جميع أنحاء البلد. وكما أوضح الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد غسان سلامة، فإن ليبيا ستتعرض لخطر الدخول في نزاع مستمر وطويل واقتتال متواصل بين الأشقاء، بدون دعم واضح من هذا المجلس ومن المجتمع الدولي عموما لوضع حد فوري للنزاع الليبي (انظر S/PV.8611).

ولا بد لانهيار ليبيا من أن يُثقل ضمير المجتمع الدولي ويحفز على اتخاذ إجراءات هادفة لمساعدة السلطات الليبية على تحقيق الاستقرار في البلد ووضع حد لدوامة العنف والفظائع والإفلات من العقاب. فالإفلات من العقاب يشكل عقبة في طريق الاستقرار وتهديدا له في آن معا ويتعين التصدي له بقوة القانون. ويواصل مكتبي السعي للقيام بدوره لضمان تحقيق العدالة للضحايا ومحاسبة من يزعم أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم تحت طائلة نظام روما الأساسي في ليبيا. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن مكتبي أحرز مزيدا من التقدم في تحقيقاته الجارية وهو الآن يواصل العمل على طلبات لاستصدار مذكرات توقيف جديدة.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في القضية المرفوعة ضد المتهم السيد سيف الإسلام القذافي، يذكر المجلس أن طعن السيد القذافي في مقبولية قضيته قد رفض في وقت سابق من هذا العام. وقدم السيد القذافي دعوى استئناف ضد هذا الحكم. وأمرت دائرة الاستئناف مؤخرا بأن تبرمج جلسة استماع أمامها في يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لسماع المرافعات والملاحظات في استئناف السيد القذافي. ودعت دائرة الاستئناف دولة ليبيا إلى تقديم ملاحظات بشأن مسائل ناشئة عن الاستئناف بحلول يوم غد، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. كما سبق لدائرة الاستئناف أن دعت المجلس إلى تقديم ملاحظات بشأن الاستئناف بحلول يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يفعل المجلس ذلك. ومع ذلك، فإن كلا من دولة ليبيا والمجلس مدعوان لحضور جلسة الاستماع المقررة الأسبوع القادم في لاهاي. وأود أن أشدد على أنه بصرف

النظر عن الإجراءات الجارية فيما يتعلق بالمقبولية، فإن ليبيا تظل ملزمة باعتقال وتسليم السيد القذافي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولم يقتصر عدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض على قضية السيد القذافي. فمذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق السيد التهامي محمد خالد ظلت من دون تنفيذ لأكثر من ست سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن مذكرتي التوقيف بحق السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي ظلتا من دون تنفيذ لأكثر من عامين منذ أن أصدرت مذكرة التوقيف الأولى. إن متهمي المحكمة الجنائية الثلاثة الهاربين ما زالوا يواجهون تهما بارتكاب جرائم دولية خطيرة. وهذه الجرائم تشمل جرائم الحرب من القتل العمد والتعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المتمثلة في الاضطهاد والسجن والتعذيب وأعمال لاإنسانية أخرى. ولدَى مكتبي معلومات موثوق بها عن المكان الذي يوجد فيه حاليا جميع هؤلاء المشتبه فيهم الثلاثة. ومع ذلك، فإن السيد القذافي والسيد التهامي والسيد الورفلي لا يزالون طلقاء، والعدالة لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لضحايا جرائمهم المزعومة.

أولا، يعتقد أن السيد القذافي موجود في الزنتان بليبيا. ثانيا، عندما صدرت مذكرة التوقيف بحق السيد التهامي، كان يعتقد أنه مقيم في القاهرة. وقد وردت هذه المعلومة في مذكرة التوقيف نفسها التي صدرت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتشير المعلومات المتاحة حاليا لمكتبي إلى أن السيد التهامي لا يزال مقيما في القاهرة. ثالثا، السيد الورفلي – المتهم الذي ندعي أنه كان مسؤولا جنائيا بصفة فردية عن جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي – لا يزال يتمتع بحريته في منطقة بنغازي.

وعلاوة على ذلك، تشير تقارير موثوق فيها حقق فيها مكتبي إلى أن القيادة العامة للجيش الوطني الليبي قد رقت السيد الورفلي مؤخرا – في ٨ تموز/يوليه – من رتبة رائد إلى رتبة مقدم. وتبعث هذه الترقية برسالة واضحة بأن المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، لا يعتزم حقا محاكمة السيد الورفلي على الجرائم المنسوبة إليه في مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن السيد الورفلي لا يزال يكافأ على سلوكه. وأنوه في هذا الصدد إلى أن هذه هي المرة الثانية التي منحت فيها القيادة العامة للجيش الوطني الليبي ترقية للسيد الورفلي. فقد حدثت الترقية الأولى في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بعد أن نُشرت على الإنترنت مقاطع فيديو تظهر عمليات الإعدام غير القانونية الأربع التي يدعى أن السيد الورفلي ارتكبها.

وكذلك واصل مكتبي التحقيق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ادعاءات ضد جناة آخرين بغية تقديم طلبات محتملة لإصدار مذكرات توقيف إضافية. إن السلطة الفعلية لاعتقال وتسليم المشتبه فيهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية تظل حصرا من اختصاص الدول. ومع ذلك، فإن مكتبي يعمل على زيادة فرص تنفيذ مذكرات التوقيف غير المنفذة. وتحقيقا لهذه الغاية يعمل مكتبي، تمشيا مع أهدافه الاستراتيجية وبالتنسيق مع الدول، على النهوض باستراتيجيات ومنهجيات لتتبع المشتبه فيهم والقبض عليهم. وأحث جميع الدول، بما فيها ليبيا ومصر، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، على تيسير اعتقال وتسليم الهاربين الليبيين للمحكمة.

فالحالة في ليبيا لا تزال خطيرة. وتثير ارتياعي الشديد التقارير لتي تشير إلى أن أكثر من ١٠٠ مدني قتلوا، وأصيب ٣٠٠ مدني، وشرد ١٢٠ ٠٠٠ منذ أوائل نيسان/أبريل نتيجة للنزاع المسلح. وكما ورد تفصيلا في تقريري، وقعت عدة أحداث تثير شواغل خاصة خلال الأشهر الستة الماضية. وأدين بشدة الهجوم بالسيارة المفخخة الذي وقع في بنغازي في ١٠ آب/أغسطس وأدى إلى مقتل خمسة أشخاص، من بينهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة، وإصابة عدة مدنيين آخرين. وأنوه

كذلك بالتقارير الواردة عن القصف العشوائي لمطار معيتيقة في طرابلس والهجمات المتعددة التي ارتكبت ضد العاملين في المجال الصحي والمرافق الطبية. وفي ٢ تموز/يوليه، قتلت غارات جوية شنت على مركز لاحتجاز المهاجرين في تاجوراء، إلى الشرق من طرابلس، ٥٣ شخصا وجرحت ١٣٠ حسب التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن مزاعم بتنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة في مقاتلين مرتبطين بالجيش الوطني الليبي وبعض المدنيين في مستشفى غريان.

ويتابع مكتبي أيضا الأحداث في جنوب ليبيا، التي أودت فيها الاشتباكات العنيفة والغارات الجوية في مرزوق بحياة الكثيرين، حسبما أفادت به التقارير. وأكرر دعواتي السابقة إلى جميع الأطراف في النزاع المسلح أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني. ولا يزال فريقي يدرس الادعاءات ضد جميع أطراف النزاع من أجل تقييم ما إذا كانت تتحمل مسؤولية جنائية بموجب نظام روما الأساسي. وأدين جميع أعمال العنف غير المشروعة في ليبيا التي تسفر عن سقوط القتلى والجرحى. والحالة في ليبيا لا تزال قيد نظر مكتبي، وإذا اتخذ أي طرف من الأطراف إجراء يرقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية واستوفيت جميع العناصر المطلوبة في نظام روما الأساسي، فإنه قد يتعرض للملاحقة القضائية. وأود أن أكون واضحة: لن أتردد في تقديم طلبات جديدة لإصدار أوامر بإلقاء القبض على الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم المزعومة التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بالجرائم المزعومة المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا، فلعل المجلس يذكر أن مكتبي قد اعتمد نهجا من شقين يرمي إلى سد فجوة الإفلات من العقاب. ولا يزال فريقي يجمع ويحلل الأدلة المادية والرقمية والقرائن المستمدة من شهادة الشهود المتعلقة بالجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في مراكز الاحتجاز. ونقيم إمكانية رفع القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم ذات الصلة بالمهاجرين في ليبيا، استنادا إلى تلك العملية القائمة على الأدلة. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير، وفقا لمبدأ التكامل. وهي لا تضطلع بعلمها إلا عندما تكون السلطات القضائية الوطنية غير راغبة حقا في التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة وإجراء محاكمات بشأنها أو غير قادرة على ذلك. وتمشيا مع هذا المبدأ، فإن مكتبي يركز جهوده على التكامل الإيجابي. وعملا بالهدف ٦ من الخطة الاستراتيجية لمكتبي، فإن فريقي يساعد على نحو فعال الدول التي تحقق مع الأفراد الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم ضد المهاجرين في ليبيا وتُحاكمهم. وقد ساعدت الجهود التعاونية التي بذلها مكتبي مع سلطات إنفاذ القانون الوطنية على تحديد الجهات الفاعلة القضائية الأقدر على التحقيق والمقاضاة في الجرائم ذات الصلة بالمهاجرين في ليبيا، ويسرني أن أبلغ المجلس بأن استراتيجية التعاون هاته قد أثمرت. وقد قدم مكتبي أدلة ومعلومات رئيسية إلى السلطات الوطنية يسرت إحراز التقدم في عدد من التحقيقات والملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا.

وسأكون مقصرا إن لم أنوه بالتعاون المستمر من جانب مكتب النائب العام الليبي. وأشيد بالسلطات الليبية على التزامها المستمر بتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين حكومة ليبيا ومكتبي. كما أقدر كثيرا الدعم الذي تقدمه العديد من الدول، بما فيها إيطاليا وهولندا وتونس والمملكة المتحدة وليتوانيا وأيرلندا وإسبانيا وفرنسا. وألاحظ أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأتطلع إلى استمرار تعاوننا القيم.

إن مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة يتمادون عندما يعتقدون أنهم لن يقدموا إلى العدالة أبدا. وقد وفرت حلقة الإفلات من العقاب أرضا خصبة لارتكاب الفظائع في ليبيا. وكسر تلك

الحلقة يتطلب جهدا دوليا متضافرا من أجل ضمان المساءلة عن الجرائم الوحشية. وبإلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، يمكن للمجتمع الدولي تحقيق العدالة للضحايا في ليبيا والمساعدة على منع ارتكاب الجرائم والإيذاء في المستقبل. وأكرر دعوتي إلى اللواء حفتر والعاملين معه لتيسير القبض على السيد الورفلي وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية دون مزيد من التأخير، لكي يُحاسب على جرائمه أمام المحكمة ومن أجل استجلاء الحقيقة.

وأدعو جميع الدول إلى بذل كل ما في وسعها لضمان تسليم جميع الفارين الليبيين الثلاثة إلى المحكمة. وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى الكف فورا عن جميع الهجمات العشوائية والامتثال لواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وستظل ليبيا حالة يوليها مكتبي الأولوية في عام ٢٠٢٠. وما زلت ملتزمة بالوفاء بولايتي بهدف محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير القلق على الصعيد الدولي. وأحث مرة المجلس، فضلا عن الأطراف من الدول وغير الدول، على تقديم الدعم الكامل إلى المحكمة الجنائية الدولية بهدف تحقيق ولايتها في ليبيا ومن أجل كسر حلقة الإفلات من العقاب. وعما قريب سينقضي عقد من الزمان منذ أن أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى مكتبي. إن شعب ليبيا يستحق السلام والاستقرار. ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تيسر تحقيق تلك النتيجة المرجوة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن التقرير الثامن عشر للمحكمة الجنائية الدولية عن هذه المسألة لا يتضمن إلا قدرا قليلا جدا من المعلومات المتعلقة بنتائج وديناميات عمل المحكمة بشأن التحقيق في ليبيا. فليس هناك أي شيء يمكن أن نعلق عليه. وأود ببساطة أن أكرر العبارات التي اختتمت بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إحاطتها اليوم:

(تكلم بالإنكليزية)

”وعما قريب سينقضي عقد من الزمان منذ أن أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى مكتبي. إن شعب ليبيا يستحق السلام والاستقرار“.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها الخطي وإحاطتها الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها للتو.

ترحب بلجيكا بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعية العامة في تحقيقاته الجارية وعمله الرامي إلى تقديم طلبات جديدة لإصدار أوامر بإلقاء القبض. كما نرحب رصد المكتب للأعمال القتالية الحالية من أجل تحديد ما إذا ارتُكبت جرائم تندرج ضمن اختصاص المحكمة. وفي الوقت نفسه، من المؤسف أن مذكرات التوقيف الثلاث التي أصدرتها المحكمة لم تنفذ بعد. إن الإفلات من العقاب المترتب عن ذلك إهانة للضحايا وأحبائهم، لأنه يقوض أي أمل في تحقيق حل سلمي دائم للأزمة في ليبيا، التي تشكل العدالة عنصرا من عناصره الأساسية.

ولا يمكن للمجلس أن يظل غير مبال بهذه الحالة، لأن المجلس نفسه هو الذي تسبب في القضايا الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية باتخاذه في عام ٢٠١١ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ففي ذلك القرار، دعا المجلس جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كانت دولا أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، إلى أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة والمدعي العام. ونلاحظ أن مكتب المدعية العامة لا يزال يتوفر على معلومات

عن مكان المشتبه فيهم الثلاثة، كما فسرت الأمر لنا السيدة بنسودة للتو – السيد القذافي في الزنتان، الذي تتحالف ألوياته مع حكومة الوفاق الوطني؛ والسيد الورفلي في منطقة بنغازي، التي تخضع للجيش الوطني الليبي التابع للواء حفتر؛ والسيد التهامي في القاهرة. إن المحكمة، التي تعتمد اعتمادا كاملا على تعاون الدول في تنفيذ مذكرات التوقيف، تحث مرة أخرى جميع السلطات المعنية على تيسير التسليم الفوري لكل فرد من هؤلاء الأفراد إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإذا لم تفعل ذلك،، فإن بلجيكا ترى أن على المجلس ينبغي أن يضطلع بمسؤولياته من خلال دراسة جميع التدابير الممكنة لتيسير إلقاء القبض على المشتبه فيهم الثلاثة وتسليمهم. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن المجلس يمكن أن ينظر في إدراج أولئك الأشخاص الذين أصدرت المحكمة أوامر بإلقاء القبض عليه، مثلا، في قائمة الجزاءات.

ويناقش مكتب المدعية العامة أيضا اتباع نهجه ذي الشقين في الادعاءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا. وترحب بلجيكا أيّما ترحيب باستراتيجية المكتب للتعاون مع ليبيا والدول المعنية الأخرى من أجل دعم التحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيد الوطني. وكما ذكرت المدعية العامة، لم يُطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية قط مقاضاة جميع مرتكبي أخطر الجرائم. فوفقا لنظام روما الأساسي، هي مكمّلة للولايات الجنائية الوطنية، ولا تتدخل إلا إذا كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة على إجراء التحقيقات أو الملاحقات القضائية. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي لنا الترحيب بكون أن استراتيجية تعاون المحكمة قد حققت بالفعل نتائج إيجابية وملموسة في التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على التعاون المستمر بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية واستعداد البلد لتزويدها بأنواع معينة من المعلومات عن الأحداث المتصلة بالنزاع المسلح المستمر. وينبغي لنا أن نرحب بهذا النوع من التعاون بين إحدى البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمحكمة كنموذج يمكن اتباعه في الحالات المماثلة الأخرى.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المدعية العامة، السيدة بنسودة، على تقريرها وإحاطتها.

إن محكمة جنائية دائمة ذات ولاية قضائية عالمية هي أكثر أهمية من أي وقت مضى إذا أردنا محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم وكسر دورات الإفلات من العقاب والعنف الناشطة في العديد من حالات الأزمات. وترى فرنسا أن المحكمة الجنائية الدولية تشكل إحدى ركائز مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي. ومن أجل إنجاز هذه المهمة، يجب أن تكون المحكمة قادرة على العمل وممارسة صلاحياتها دون عوائق داخل الإطار الذي وضعه نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد، تجدد فرنسا تأكيد دعمها للمدعية العامة ومكتبها في تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وتضعف الحالة الراهنة جهودَ السلام الجارية في ليبيا. وكما تشير المدعية العامة في تقريرها، فقد ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأشهر الأخيرة. إن الهجمات على المدنيين، والاتجار بالمهاجرين، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والعنف الجنسي أمورٌ غير مقبولة. كما نؤكد مجددا قلقنا إزاء اختفاء العضو في البرلمان السيدة سهام سرقيوة في بنغازي في تموز/يوليه. وندعو السلطات المختصة إلى التحقيق في هذا في أقرب وقت ممكن للحصول على معلومات عن مكانها.

ومن الأمور الملحة كفالة أن تستأنف الأطراف الليبية الحوار والعمل دون إبطاء على التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي دائم، استنادا إلى المبادئ المتفق عليها في باريس وباليرمو وأبو ظبي. وينبغي لهذه التسوية السياسية

أن تمهد الطريق لانتخابات برلمانية ورئاسية موثوقة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة ولخطته المؤلفة من ثلاث نقاط التي وضعت في الاجتماع الوزاري الذي شارك في رئاسته السيد جان – إيف لودريان، وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، ونظيره الإيطالي على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة. كما أننا نؤيد عقد مؤتمر دولي في برلين، من شأنه تمكين المجتمع الدولي من تقديم الدعم الواضح والإجماعي لاستئناف الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، قبل عقد مؤتمر بين الليبيين يكون جامعا وتمثيليا حقا للمجتمع الليبي اليوم، ولا سيما النساء والشباب. وكما ذكر في البيان الذي أدلى به رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة مجموعة السبعة في بيارتز، بوسع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنظيم ذلك المؤتمر.

وفي هذا السياق، تشكل مكافحة الإفلات من العقاب أحد العناصر الأساسية لتسوية النزاع. إن ملاحقة المجرمين قضائيا وإدانتهم أمران ضروريان لإعادة بناء الدولة واستعادة الحياة الديمقراطية في ليبيا. وإنشاء مؤسسات قضائية قوية ومستقلة هو ضمان لتحقيق استقرار البلد، وينبغي أن تكمّل عملها المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أثير ثلاث نقاط محددة.

أولا، تتطلب مكافحة الإفلات من العقاب التعاون التام والكامل من جميع الجهات المعنية والأطراف الليبية أولا وقبل كل شيء. ونلاحظ أن المدعية العامة مسرورة من التعاون مع المدعي العام الليبي. وإلى جانب ذلك، فإن تعاون جميع الدول المعنية أمرٌ ضروري سواء كانت أو لم تكن أطرافا في نظام روما الأساسي. ويجب تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، الأمر الذي سيبعث برسالة قوية بشأن نزاهة القضاء في ليبيا. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يستمر التعاون الفعال القائم بين مكتب المدعية العامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكذلك مع مختلف المنظمات الأخرى، بما في ذلك الإنتربول.

ثانيا، على لا بد من التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام ٢٠١١، وتلك التي لا تزال ترتكب اليوم، ومقاضاة مرتكبيها، بما فيها تلك التي يرتكبها تنظيم داعش. وفي هذا الصدد، نحيط علما ببيان المدعية العامة المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل وإعلانها اليوم بشأن إمكانية إصدار أوامر قبض جديدة.

وأخيرا، نرحب باهتمام المدعية العامة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ومرة أخرى، تذكرنا الوقائع والاستنتاجات التي وردت في تقريرها بخطورة وحجم تلك الحالة التي لا تطاق. ونرحب بالنهج الصارم الذي يتبعه مكتبها، استنادا إلى مبادئ التعاون والتكامل مع السلطات القضائية الليبية. ونرحب بكون أن تقاسم بعض الأدلة والمعلومات مع السلطات المحلية قد دفع بالتحقيقات على الصعيد الوطني إلى الأمام من الناحية التشغيلية.

وفي الختام، يجب كسر الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب وعدم الاستقرار في ليبيا التي لا تفيد إلا الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية والميليشيات. ولهذا السبب يجب أن نوفر الاستجابات الفورية للتحديات التي تواجه ليبيا، التي لا يمكن التصدي لها بدون المساعدة الفعالة من المحكمة والدعم من مجلس الأمن. وستواصل فرنسا تعاونها الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لتعبئة مجلس الأمن في هذا الصدد.

السيد سيمكوك (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها. ومن المخجل أنه لا يزال عدد من أشهر مرتكبي الجرائم ضد الشعب الليبي على مدى العقد الماضي مفلتين من العقاب. ولا بد من محاكمة سيف الإسلام القذافي ومحمود الورفلي والتهامي محمد خالد وعبد الله السنوسي، على جرائمهم المزعومة. وندعو كل الليبيين أو الجماعات التي تؤوي القذافي والورفلي لتسليمهما إلى السلطات الليبية على الفور. كما

ندعو الجهات التي تؤوي التهامي، الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الليبي رديء السمعة، إلى إنهاء حماية ذلك الجاني. كما أننا نراقب عن كثب دعوى المحكمة العليا الليبية ضد عبد الله السنوسي.

ومن شأن محاسبة الأشخاص المسؤولين عن أحلك أيام ليبيا أن تكفل عدم نسيان ضحايا فظائعهم. كما ستبعث برسالة ردع قوية إلى المجرمين في المستقبل والمتورطين في النزاع الحالي الذين ربما ارتكبوا فظائع. ويؤسفنا أنه ليس في جعبتنا بصورة جماعية إلا القليل لنقدمه خدمة لتحقيق العدالة لأبناء الشعب الليبي ومعالجة المعاناة التي تعرضوا لها على أيدي أولئك الأفراد. وبالإضافة إلى هذه القضايا الأربع، لا تزال أعمال العنف والاعتداءات مستمرةً في ليبيا اليوم. ويستغل المتجرون بالبشر والمهربون الفئاتِ الأكثر ضعفا، ولا سيما المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. والحرب الأهلية لا تزال محتدمة، وعدد القتلى والجرحى المدنيين يتصاعد. ونؤيد بقوة المساءلة عن أي جرائم ارتكبت، بما في ذلك من جانب المسؤولين والقادة المشاركين في هذه الشبكات.

ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تتلقى تقارير أخرى تفيد باحتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك أعمال القتل التعسفي والاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والعنف الجنسي الذي ترتكبه الميليشيات والقوات الأمنية المتعددة، بما في ذلك القيادة وأشخاص ذوو مناصب قيادية. إن للنزاع الحالي في ليبيا أثراً مزعزعاً للاستقرار في المجال الإنساني، أسفر عن زيادة عدد الأشخاص المشردين، بمن فيهم السكان المهاجرون واللاجئون. وستزيد إطالة أمد هذا النزاع الضغط على توفير الخدمات الأساسية للسكان، وستسهم في انعدام الأمن والاستقرار السياسي.

لقد هيأ عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا بيئة خصبة تنتهك فيها حقوق الإنسان. وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الفظائع، تواصل الولايات المتحدة دعم العودة السريعة إلى العملية السياسية. ونشكر الممثل الخاص السيد سلامة على جهوده المستمرة من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لحل هذه الأزمة. ويواجه السيد سلامة، وفريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خطرا ماديا كبيرا عند قيامهم بعملهم. وما يذكّرنا بهذا، الاعتداء الإرهابي الذي أودى بحياة ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة في بنغازي قبل بضعة أشهر، فضلا عن الغارة الجوية الأخيرة، في انتهاك لحظر الأمم المتحدة لتوريد الأسلحة، والتي كانت قاب قوسين أو أدنى من قصف مجمع الأمم المتحدة في طرابلس. وما زلنا ندعو إلى تهدئة الوضع ووقف إطلاق النار وإجراء إصلاحات اقتصادية وتحسين البيئة الأمنية. وندين جميع أعمال العنف المرتكبة ضد الشعب الليبي وموظفي الأمم المتحدة الذين يحاولون مساعدة البلد على تحقيق الاستقرار.

وعلى مر التاريخ ظلت الولايات المتحدة، اليوم كما بالأمس، في مؤيدة بشدة لتحقيق مساءلة حقيقية وإنصاف ضحايا الأعمال الوحشية من خلال آليات مناسبة. ويجب أن يواجه مرتكبو الجرائم الوحشية العدالة، ولكن يجب علينا أيضا أن نكون حذرين في التعرف على الأداة المناسبة لكل حالة. ويجب أن أكرر اعتراضنا الثابت والمبدئي على أي دفع بولاية المحكمة الجنائية الدولية على مواطني الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في حالة غياب إحالة من مجلس الأمن أو الحصول على موافقة هذه الدول. إن اهتماماتنا المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية والوضع في أفغانستان معروفة جيدا. وموقفنا لا يقلل بأي حال من الأحوال التزام الولايات المتحدة بدعم المساءلة عن الجرائم الوحشية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة للنظر في التقرير نصف السنوي عن

أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. ونثني على السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها المفصلة. وتود كوت ديفوار أن تؤكد لها دعمها الكامل، وتحث جميع الدول، بما في ذلك الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لوضع حد للإفلات من العقاب.

ويلاحظ وفد بلدي مع الشعور بالقلق أنه منذ التقرير السابق للمدعية العامة (انظر S/PV.8523)، تدهورت الحالة الأمنية في ليبيا بشكل ملحوظ، بسبب العنف المستمر الذي بدأ في ٤ نيسان/أبريل بين قوات اللواء خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء فائز السراج. وقد أتاح تدهور الحالة الأمنية لفرع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الليبي مد جذوره. ويوضح الهجوم الذي وقع في بنغازي في ١٠ آب/أغسطس وأودى بحياة ثلاثة أعضاء من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ضرورة توجيه انتباه كل من المجلس والمحكمة الجنائية الدولية إلى أنشطة تلك الجماعة الإرهابية.

وبالتالي يشعر بلدي بالقلق إزاء القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في سياق يتسم باستمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا، بوقف مؤقت لنشر أصولها البحرية ضمن عملية صوفيا اعتبارا من ٢٧ آذار/مارس من هذا العام. ومن المقلق أيضا أن تذهب الجهود الرامية إلى ضمان وقف إطلاق النار ودعوة أطراف النزاع للعودة إلى طاولة المفاوضات في مهب الريح. وفي هذا الصدد، تأمل كوت ديفوار أن يساعد المؤتمر الدولي القادم بشأن ليبيا المزمع عقده في برلين على إسكات دوي المدافع وإحياء العملية السياسية بشكل مستدام بهدف إنهاء الأزمة. إن استقرار البيئة الأمنية أمر أساسي لضمان مزيد من التعاون الفعال بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية.

و تلاحظ كوت ديفوار مع الأسف أن مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق مواطنين ليبيين لم تنفذ بعد، ويعزى ذلك أساسا إلى الحالة الأمنية الراهنة التي تؤثر على وفاء القدرات المؤسسية لحكومة الوفاق الوطني بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي. ولذلك، ندعو الأطراف الليبية لإزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية من أجل تقديم المتهمين تقديم المتهمين إلى العدالة أمام المحاكم الدولية المعنية. وما زال بلدي يرى وجوب إدراج مكافحة الإفلات من العقاب في عملية المصالحة الوطنية بوصفها جزءا لا يتجزأ منها إذا ما أردنا تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام الدائم في ليبيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلت به المدعية العامة في ٨ أيار/مايو (انظر S/PV.8523) فيما يتعلق بمواصلة البحث عن أدلة لجرائم التي يزعم ارتكابها ضد المهاجرين طالما اتضحت أهمية تمديد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعية العامة في هذا الصدد.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار ثناءها ودعمها للمدعية العامة بنسودة ومكتبها على مثابرتهما في تنفيذ مبدأ المساءلة عن الجرائم التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة. كما نثني على العمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتقديمها إسهاما قيّما في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. وأخيرا، يدعو بلدي الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص والاتحاد الأفريقي إلى توحيد الجهود من أجل إنهاء الاشتباكات في طرابلس والمناطق المحيطة بها على وجه الاستعجال وتمكين استعادة السلام في ليبيا ومنطقة الساحل.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالإحاطة القيّمة التي قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة.

تشجب بيرو استمرار النزاع المسلح في ليبيا، بما في ذلك الهجمات العشوائية والمتعمدة ضد السكان والهياكل التحتية المدنية، ما أدى إلى وقوع إصابات عديدة في صفوف المدنيين

وتشريد الآلاف من الأشخاص. ونكرر إدانتنا القوية للدلائل الكثيرة التي تدل على ارتكاب جرائم وحشية وكذا الحالة الخطيرة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

منذ ما يقارب تسع سنوات خلت، وفي إطار الجهود الملموسة الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب، أعرب المجلس عن ثقته في الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية من خلال إحالة الوضع في ليبيا إليها (انظر S/PV.6491). وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد صلاحية قيم نظام روما الأساسي وأهمية ضمان تعاون الدول مع المحكمة. وعلى وجه الخصوص، ندعو السلطات الليبية، بالإضافة إلى غيرها من الدول المعنية، لتنفيذ مذكرات التوقيف التي تأمر بها المحكمة، لا سيما تلك الموجهة ضد محمود الورفلي والقضايا الأخرى التي ذكرتها المدعية العامة، والذي لا تزال جرائمه النكراء والمتعددة من دون عقاب وتقوض الثقة اللازمة للمؤسسات القضائية إذا أُريد لها أن تكون رادعا فعالا. ويجب على المجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير للتصدي لهذه الحالات، كما ذكر ممثل بلجيكا. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لولاية المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي فهم كل أشكال التعاون معها، وخصوصا من قبل الدول الأطراف، على أنها فرصة لتعزيز العدالة وسيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي.

وأدى النزاع المسلح في ليبيا كذلك إلى زيادة الحيز المتاح للمنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة إليه، إضافة إلى جماعة بوكو حرام، التي تستغل فراغ السلطة للسيطرة على الأراضي، والقيام بهجمات شنيعة ونشاطات مرتبطة بالجريمة المنظمة. ونرحب بأنه ووفقا لمبدأ التكامل، يأخذ مكتب المدعية العامة هذه الحالات في الاعتبار أيضا، فضلا عن حالات أخرى أشرنا إليها سابقا، كالجرائم الوحشية، بما في ذلك صلتها المحتملة بالتحقيقات الجارية.

وفي الختام، أود التأكيد على أن إيلاء الثقة للعدالة وسيادة القانون والمؤسسات المسؤولة عن ضمانها هو السبيل لحل ومنع نشوب النزاعات التي تؤثر سلبا على عدد متزايد من البلدان. ولذلك يجب أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية أداء الدور الأساسي الذي أنشئت من أجله ألا وهو الوفاء بمسؤوليتها المتمثلة في حماية السكان وضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة، باعتباره عنصرا رئيسيا من نظام دولي قائم على القواعد وجب علينا جميعا الدفاع عنه.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة على إحاطتها.

لا زالت بولندا تدعم جهود المحكمة الجنائية الدولية للتصدي للإفلات من العقاب وضمان مساءلة مرتكبي أخطر الجرائم في ليبيا والتي تثير القلق على الصعيد الدولي. ونعرب عن امتناننا لالتزام المدعية العامة وفريق عملها في هذا الصدد، بالرغم من صعوبة الوضع في الميدان ومحدودية الموارد المتاحة.

وترحب بولندا بتعاون الدول والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك تعاون المجتمع المدني مع مكتب المدعية العامة في العامة في التحقيقات التي يجريها بخصوص الحالة في ليبيا، وتشجع زيادة تطويره. وفي الوقت نفسه، نكرر طلب المدعية العامة التعاون من جانب السلطات المختصة في تنفيذ أوامر الاعتقال العالقة التي أصدرتها المحكمة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ونؤيد أيضا دعوة السيدة بنسودة الدول المعنية أن تتخذ جميع الخطوات في حدود سلطتها لكفالة القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية دون مزيد من التأخير. ونحن وندرك أن مسألة القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم ليست خطوة بالغة الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة فحسب، بل وفي تعزيز سيادة القانون وردع ارتكاب مزيد من الجرائم، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في ليبيا.

إن التعاون مع مكتب المدعية العامة بالغ الأهمية، نظرا لتعدد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تفيد التقارير بارتكابها منذ صدور التقرير السابق للمدعية العامة. وتدين بولندا تلك الأعمال، وتهيب بجميع الأطراف والجماعات المسلحة الضالعة في القتال الاحترام الكامل للقوانين ذات الصلة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء حالة كل شعب ليبيا والمهاجرين واللاجئين الذين يعيشون هناك. وفي الوقت نفسه، نحن ممتنون لأنشطة الرصد والتحقيق والتحليل التي يقوم بها المكتب فيما يتعلق بهذه الجرائم وتركيزه على استراتيجية التعاون والتنسيق مع ليبيا والدول المعنية الأخرى في دعم القيادة الوطنية للتحقيقات والملاحقات القضائية.

وفي الختام، أود أن أكرر الدعوة إلى إنهاء جميع الانتهاكات، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية حيوي الأهمية أكثر من أي وقت مضى ودعم العملية السياسية في ليبيا وفي عدم ادخار أي جهد يرمي إلى تحقيق السلام والعدالة. ذلك هو أقل ما يستحقه شعب ليبيا.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أتوجه بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها القيمة حول مضمون التقرير الثامن عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونحدد دعمنا للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية والهادفة إلى تحقيق أسس العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب وفقا لما نص عليه القانون الدولي.

ونشيد هنا بالدور المتواصل لمكتب الادعاء العام في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه مساعيه في تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليه لرصد وتقديم مرتكبي الجرائم والانتهاكات إلى العدالة، خاصة مع تصاعد وتيرة الأوضاع الأمنية الصعبة والدقيقة التي تمر بها ليبيا، من تواصل العمليات العسكرية حول العاصمة طرابلس منذ بداية شهر نيسان/أبريل الماضي. ونشاطر السيدة بنسودة قلقها من تصاعد وتيرة تلك الاشتباكات المسلحة والتي خلفت وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى ونزوح الآلاف من المدنيين من مناطق الاشتباكات.

ولا يفوتنا هنا الإشادة بالدور الكبير الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ممثلة في رئيسها الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، السيد غسان سلامة، من خلال مقترحه ثلاثي الخطوات، مؤكدين دعمنا لتلك الجهود التي نتطلع إلى تحقيقها في أقرب الآجال. ونجدد مناشدتنا للأطراف الليبية أهمية ضبط النفس واحترام القانون الدولي الإنساني، وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية والعودة مجددا للحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة.

كما نعرب عن قلقنا لما ورد في تقرير المدعية العامة من ملاحظات حول ما يتعرض له المهاجرون في مراكز الاحتجاز، والتي تعد انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، والتي تصاعدت حدتها مع بدء العمليات العسكرية الأخيرة وكذلك من تنامي أنشطة تنظيم داعش الإرهابي في عدد من المناطق الليبية.

ونجدد موقفنا من أن المسؤولية الكبيرة عن تحقيق العدالة على كافة الأراضي الليبية تقع على عاتق السلطات الليبية عبر ممارسة سيادتها وولايتها القضائية وبموجب المادة ١ من نظام روما الأساسي. ومن هنا يتوجب على المحكمة الجنائية الدولية مراعاة الاختصاصات القضائية والجنائية الوطنية في ليبيا حيال القضايا التي تنظر فيها المحاكم الليبية، وذلك بهدف تحقيق التكامل المرجو بينها وبين القضاء الوطني الليبي، وذلك بوصفها محكمة مكملة للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية.

وفي الوقت الذي ندرك فيه حجم التحديات الأمنية في ليبيا والتي تؤثر بدورها على عمل خبراء المحكمة في إجراء التحقيقات اللازمة، نرحب بالمساعدة المقدمة إلى مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية من بعض الدول والمنظمات الدولية

والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الدعم المقدم من كل السلطات الليبية المعنية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي سيسهم في زيادة فعالية التحريات والتحقيقات التي يجريها بغية تحقيق الولاية المنوطة به.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها.

إن الصراع في ليبيا مستعر منذ أكثر من ثماني سنوات بآثار مدمرة على البلد وجيرانه ومسببا معاناة هائلة للشعب الليبي ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وما برحت الصين ترى دوما أنه يجب تسوية المسألة الليبية بالوسائل السياسية. ويحدونا الأمل في أن تركز جميع أطراف النزاع على مصالح البلد والشعب، وتتوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن وتخفيف لحدة التوترات وعودة إلى الحوار السياسي والمشاورات، وأن تعمل بنشاط على تعزيز عملية التوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا. وتدعم الصين جميع الجهود التي تساعد على استقرار الحالة في البلد وتشجع التوصل إلى حل سياسي للمسألة الليبية.

وفي أواخر تموز/يوليه، اقترح السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، خطة من ثلاث نقاط، تقدم أفكارا لحل الأزمة الليبية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في تنفيذ التوصيات ذات الصلة. وتؤيد الصين عملية تسوية سياسية يملك زمامها ويقودها الليبيون، وتشجع الممثل الخاص سلامة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على مواصلة بذل جهود الوساطة وتحقيق التآزر فيما بينها.

ومع احترام استقلال ليبيا ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى ليبيا حتى يتمكن البلد من تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. وموقف الصين فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لم يتغير.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (نكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في ليبيا.

تواصل جنوب أفريقيا تأييد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يدعو إلى وقف العنف ضد المدنيين ويكلف المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما نحث الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي على دعم المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بمسؤولياتها. وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء الافتقار الواضح لأي تطورات في بعض القضايا، فإنه تشجعها جهود ليبيا لمحاكمة قضايا محليا وتحث على تحقيق العدالة بأسرع ما يمكن.

وترحب جنوب أفريقيا بزيادة تركيز مكتب المدعية العامة على التعاون والتنسيق مع ليبيا والدول المعنية الأخرى من أجل دعم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية. وتؤيد جنوب أفريقيا بشدة تعزيز التكامل من خلال تطوير المؤسسات المحلية للتحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار القتال في ليبيا، الأمر الذي لا يفضي إلى إيجاد تسوية سياسية من شأنها أن تضع نهاية للفترة الانتقالية الطويلة في ليبيا. ونحن ندين استمرار الخسائر في أرواح المدنيين والجرائم التي ترتكب ضد المهاجرين. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراما تاما.

ونقدر التزام مكتب المدعية العامة برصد وتوسيع نطاق تحقيقاتها بهدف المقاضاة المحتملة في جرائم جديدة خاضعة لولايتها القضائية. ونناشد، في الوقت نفسه، جميع الأطراف والجهات المعنية تجديد التزامها ببناء السلام الدائم في ليبيا على أساس الحوار السياسي الشامل للجميع بوصفه الوسيلة الوحيدة

لتحقيق السلام المستدام في ليبيا. كما نقر بدور مجلس الأمن في تعزيز الحوار السياسي ونؤكد عليه في دعم كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها.

لقد كانت المحكمة الجنائية الدولية ولا تزال ركناً أساسياً في نظام دولي قوي قائم على القواعد. ونعرب عن تأييدنا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ولعملها النزيه والقيّم المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. في عام ٢٠١١، أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم. ونثني على المدعية العامة على التزامها بكفالة العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في ليبيا. غير أن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في ليبيا، كما سمعنا مرة أخرى في إحاطتها في هذا الصباح، تدعو للقلق البالغ وعملها أبعد ما يكون عن الانتهاء. وينبغي أن يحدث المزيد من أجل التنفيذ الكامل لولاية المحكمة الجنائية الدولية وكذلك الولاية الخاصة بالمدعية العامة. ولذلك، فإننا نشجع المحكمة على تكثيف أنشطتها فيما يتعلق بليبيا ونحث الدول الأعضاء على تنفيذ مذكرات التوقيف.

ولا يزال التعاون الكامل والمساعدة من جانب الدول الأعضاء ضرورياً لتمكن مكتب المدعية العام من الوفاء بولايته. إن حقيقة عدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض على مواطنين ليبيين حتى الآن تدعو إلى القلق البالغ. ومن المهم تنفيذها من أجل تحقيق العدالة للضحايا وكذلك لمنع ارتكاب جرائم كهذه مرة أخرى.

ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، وفقاً لما أفادت به المدعية العامة. ولذلك، أود أن أذكر مرة أخرى بمعايير الإدراج في قوائم الجزاءات التي حددها المجلس بشأن العنف الجنسي والجنساني، والتي تقر بوضوح بالآثار المدمرة الناجمة عن هذه الجرائم البشعة على السلام والمصالحة في ليبيا.

ونرحّب بالتزام ليبيا بتحقيق العدالة وندعو إلى مواصلة تعزيز تعاونها مع المحكمة. ويجب على السلطات المختصة ضمان المساءلة عن جميع الجرائم. وحتى يأتي الوقت الذي يمكن فيه للسلطات الليبية المقاضاة عن جميع الجرائم الدولية، لا بد من وجود المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة.

وأودّ أيضاً أن أتكلم بإيجاز شديد عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي أشارت إليها المدعية العامة في إحاطتها في هذا الصباح. فمع استمرار القتال في ليبيا، لا تزال التكلفة البشرية آخذة في الازدياد. وقد سمعنا عن ذلك مرات عديدة. ولنأخذ مجرد مثال واحد، فقد أفادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوقوع ٥٧ هجوماً على مرافق الرعاية الصحية في عام ٢٠١٩. وتشكل الهجمات على المدنيين انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ويندرج تحقيق المساءلة عن الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي والاحترام الكامل للقانون الدولي ضمن الشروط المسبقة لإحلال السلام المستدام في ليبيا. ومن واجب المجتمع الدولي ضمان أن تكون هناك عواقب للجناة. فغياب المساءلة يشجع على تكرار الجرائم والإفلات من العقاب.

وأود أن أقول أيضاً إن التدفق الهائل للأسلحة، على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة، هو أحد الأسباب الأساسية للكارثة الإنسانية في ليبيا. وقد ناقشنا ذلك مرات عديدة. ومع ذلك، يستمرّ تدفق الأسلحة والقتال، وكلاهما يجب أن يتوقف على الفور. ويتطلّب رصد حظر توريد الأسلحة وتنفيذه فعلاً دعماً من مجتمع دولي موحد يؤيد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام سلامة والبعثة ومجلساً متحداً وراء قراراته.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل والمستمر والثابت للمحكمة الجنائية الدولية وللجهود التي تبذلها

المدعية العامة لإرساء المساءلة وإنفاذ احترام سيادة القانون الذي تمس الحاجة إليه. وندعو أعضاء المجلس، وفي الواقع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى دعم المحكمة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة. وأودّ أيضاً أن أدعو مرة أخرى الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى أن تنظر في القيام بذلك.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المدعية العامة بنسودة على كلماتها النيرة المعتادة ونشيد بالجهود التي يبذلها مكتبها في سبيل تحقيق العدالة والسلام للضحايا في ليبيا.

ونود أن نبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لأسر المدنيين الذين قُتلوا في الأشهر الأخيرة، ولا سيما أسر موظفي الأمم المتحدة، ولضحايا الأعمال الشنيعة التي حدثت في بنغازي. إن الخسائر في أرواح الأبرياء تؤثر علينا جميعاً. ولذلك، نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع المحكمة من أجل كفالة تحقيق العدالة وحصول التعويضات الواجبة.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية وتكرر دعوة المدعية العامة بنسودة أطراف النزاع إلى أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني، مشددة على ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، كالمستشفيات والمدارس ومراكز الاحتجاز.

كما نود أن نعرب عن قلقنا العميق فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين في ليبيا. ويجب إيقاف وقوع حوادث مثل القصف المروع لمركز الاحتجاز في تاجوراء وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نشجّع إجراء مزيد من التحقيقات واستعراض الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية من أجل رفع دعوى أمام المحكمة في حال استيفاء الشروط القانونية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تود الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد على أهمية أن تعترف البلدان بالدور التكميلي الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في كفالة المقاضاة والتحقيق والمعاقبة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن ثم، نرحّب بالتركيز على التعاون والتنسيق الاستراتيجيين مع ليبيا والدول الأخرى، تمشياً مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ لمكتب المدعية العامة للمحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحّب بآخر المستجدات عن التقدم المحرز في محاكمة السيد سيف الإسلام القذافي. ونحن في انتظار نتائج الجلسات المقبلة للنظر في الدعوى.

ونأسف لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة ضد السيد الورفلي والسيد التهامي والسيد السنوسي. ومع ذلك، وقبل كل شيء، نأسف لتلقي الأنباء التي تفيد بترقية السيد الورفلي، على الرغم من اتهامه بقتل ٤٣ شخصاً، إلى رتبة مقدّم في الجيش الوطني الليبي، وهو الأمر الذي لا يُصدق.

ونود أن نؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى أن تتعاون السلطات الليبية مع مكتب المدعية العامة. فمن دون هذا الالتزام، لن نتمكن من أن نرى النتائج المرجوة من فترة ولايتها. وندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة تشجيع التعاون بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية بغية تنفيذ أوامر الاعتقال العالقة.

وبوصفنا المجتمع الدولي، فإننا ملتزمون بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن ندعم الجهود التي تبذلها المدعية العامة بنسودة لإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى الدور الوقائي والرادع للمحكمة، وهو أمر أساسي للحد من انتهاكات الحقوق الأساسية واستعادة السلام في المجتمع الليبي.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن دعم جمهورية

غينيا الاستوائية الكامل للشعب الليبي الشقيق. ونرحّب أيضاً بحضور السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية.

تشعر جمهورية غينيا الاستوائية بقلق بالغ إزاء الحالة في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والأمنية، التي لا تزال تتدهور.

ونلاحظ أن العنف وتزايد عدم الاستقرار، منذ نيسان/أبريل من هذا العام، قد أفضيا إلى مئات الوفيات في صفوف المدنيين ووجود الآلاف من المشردين. وهذه الحالة لا تفيد الشعب الليبي بل تفيد من يفضلون الحفاظ على الوضع القائم من أجل الإبقاء على السيطرة على البلد وموارده بصورة أساسية. ولهذا السبب، ندعو مرة أخرى الشعب الليبي إلى تحقيق الوحدة، ونشجعه على تحقيق التفاهم والسلام، مما سيمكن من تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلد، وتمكين الليبيين من تقرير مصيرهم وتولي زمامه بأنفسهم. وندعو الأطراف إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار تحقيقا لتلك الغاية، وإلى السماح بإيصال المساعدة الإنسانية. وندعوها إلى العودة إلى طريق الحوار السياسي بوصفه الحل الوحيد، وإلى استئناف العملية التي تقودها الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود مرة أخرى أن نثني على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي يرأسها السيد غسان سلامة، وكذلك العمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي. كما نطالب أطراف النزاع والمشاركين فيه باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وندين بشدة الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمراكز الصحية والمرافق الخاصة بالعاملين في المجال الطبي والمرافق ذات الصلة، وعلى المدارس ومراكز الاحتجاز. ونؤكد من جديد أن هذه الأعمال تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن تشكل جرائم حرب. كما يساورنا القلق إزاء حالة المهاجرين واللاجئين العالقين في البلد والذين يقعون ضحايا للمعاملة اللاإنسانية. وجميع هذه المسائل تتطلب من مجلس الأمن إمعان النظر فيها بأقصى قدر من الموضوعية بغية التوصل إلى حل حقيقي وعملي لهذا النزاع، الذي كان من الممكن تفاديه.

وفي الختام، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تعرب مجددا عن عدم اعترافها بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لأسباب معروفة للجميع.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها. وقد أحطنا علما بالتقرير الثامن عشر للمدعية العامة المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) عن ليبيا.

وتود إندونيسيا أن تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحالة في ليبيا. وأود اليوم أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، على غرار الآخرين، تدعو إندونيسيا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في ليبيا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل جمع أطراف النزاع مجددا لإجراء مفاوضات سياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، ولبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظهر أننا متحدون في دعمنا للشعب الليبي، وأن يمتنع عن اتخاذ إجراءات س تجعل تحقيق السلام بعيد المنال بصورة أكبر.

ثانيا، شأننا شأن الوفود الأخرى، نشعر نحن أيضا بالقلق إزاء العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والجرائم الخطيرة المتعددة الأبعاد، على نحو ما سمعنا للتو في المعلومات المستكملة التي قدمتها المدعية العامة بنسودة. ونؤيد

الدعوة التي وجهتها المدعية العامة، الواردة في بيانها المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، لجميع الأطراف والجماعات المسلحة الضالعة في القتال إلى إبداء الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة من بياني، التي تتعلق بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية. إن إندونيسيا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق العدالة في ليبيا. والجهود الرامية إلى تحقيق ذلك جزء من الجهود الأوسع نطاقا الهادفة إلى تحقيق السلام المستدام والطويل الأمد في ليبيا، بما في ذلك الجهود التي يبذلها حاليا الممثل الخاص للأمين العام سلامة، ولا سيما الخطوات الثلاث من جهود الوساطة التي يقوم بها.

ويجب احترام سيادة القانون؛ فلا يمكن تحقيق السلام الكامل والمستدام بدون تحقيق العدالة؛ ولا يمكن أن تزدهر العدالة في غياب السلام. وبالنسبة لإندونيسيا، تتمثل الأولوية في وقف جميع الأعمال العدائية المتبقية والعودة إلى الحوار السياسي. ويجب أن يكون الإجراء الذي يتخذه المجتمع الدولي قائما على أساس قرارات متأنية بغية تفادي إثارة المزيد من العنف، الأمر الذي يعرض الأرواح للخطر ويقوض السعي إلى تحقيق السلام.

وأنضم إلى المدعية العامة في القول بأن ليبيا ملزمة، أولا وقبل كل شيء، بضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة على أراضيها. ولذلك، يجب أن نمكن السلطات القضائية الليبية من ممارسة سيادتها. ولهذا السبب، ينبغي ألا تؤدي إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لإثناء السلطات الليبية المختصة عن الاحتجاج بولايتها القضائية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أنا أيضا أن أشكر المدعية العامة على إحاطتها للمجلس في تقريرها الثامن عشر عن الحالة في ليبيا. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية. فدورها في محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم في ليبيا يكتسي أهمية بالغة، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الانتهاكات الصارخة الأخيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك استهداف البنية التحتية المدنية، مثل مركز احتجاز تاجوراء في تموز/يوليه، على نحو ما أشارت.

إن النزاع يؤثر تأثيرا غير مقبول على المدنيين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. والمملكة المتحدة واضحة بشأن ضرورة حماية المدنيين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات للمساءلة. وتكتسي المحكمة الجنائية الدولية أهمية بالغة للقيام بهذا.

إن العدالة الجنائية الدولية جهد جماعي. وينبغي أن تكفل الدول تحقيق التعاون والوفاء بالتزاماتها. ونؤيد الدعوة التي وجهتها المدعية العامة إلى جميع الدول المعنية، بما في ذلك الدول الأطراف والأطراف من غير الدول، للتعاون مع المحكمة في اعتقال الأفراد المطلوبين وتسليمهم. ونتشاطر القلق إزاء التقارير الواردة عن ترقية السيد الورفلي داخل الجيش الوطني الليبي ودعوة المحكمة الجنائية الدولية التي وجهتها للواء حفتر لتيسير تسليمه الفوري.

ومن الواضح أن النزاع الجاري يؤثر تأثيرا غير مقبول على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ليبيا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لضمان تحقيق قدر أكبر من الأمن والاستقرار. وجميعنا نعلم أنه ما من حل عسكري للمشاكل في ليبيا. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تلتزم بتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن القصف العشوائي للبنية التحتية المدنية مثل مطار معيتيقة يهدد أرواح الليبيين وسبل عيشهم. وهذا أمر غير مقبول. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء اختفاء عضوة مجلس النواب سهام سرقيوة في تموز/يوليه، ونعرب

مجددا عن تعازينا في أعقاب الهجوم الذي وقع بسيارة مفخخة في بنغازي، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص، من بينهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة.

و تقديم الدعم لتحقيق العدالة الجنائية الدولية جزء أساسي من سياستنا الخارجية، وتؤيد الحكومة البريطانية بقوة الدور الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في السعي لتحقيق المساءلة في ليبيا. ولطالما كانت المملكة المتحدة وستظل مؤيدا قويا لمهمة المحكمة الجنائية الدولية المتمثلة في محاسبة الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم، ودعم سيادة القانون، وتحقيق العدالة للضحايا. وسنواصل دعم المدعية العامة وفريقها خلال متابعة ما يجرونه من تحقيقات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بنسودة للرد على الأسئلة التي طرحت والتعليقات التي أبديت.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): لن أقدم المزيد من التعليقات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): في البداية، أود أن أتقدم لكم، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة على ترؤسكم لأعمال المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح في عملكم. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها الثامن عشر وعلى إحاطتها الإعلامية لهذا اليوم، وعلى جهودها الحثيثة من أجل تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. إن تحقيق العدالة على جميع الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية، ومع ذلك فإن هذا لا يعني عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. بل تنظر السلطة القضائية الليبية إلى عمل المحكمة في هذا السياق على أنه عمل قضائي مكمل مع شريك يكرس روح التعاون والتكامل بين القضاء الوطني والقضاء الدولي، وهو التعاون الذي أكدت عليه المدعي العام في الكثير من المناسبات، وفي تقاريرها المختلفة. كما تتفهم حكومة بلادي ما أشارت إليه المدعي العام من وجود حالة من البطء في ملاحقة بعض المتهمين من قبل القضاء الليبي، وهذا الأمر يعود إلى الوضع الأمني الذي تعيشه ليبيا بسبب الصدامات العسكرية التي ما فتئت أن تقف لتبدأ من جديد بسبب دائرة العنف المتواصلة، وبسبب الهجوم الآثم على العاصمة طرابلس وضواحيها الذي قامت به قوات حفتر. كما نود أيضا التذكير بأن من بين المطلوبين للقضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، هم أشخاص لا يقيمون على إقليم الدولة الليبية، ويعيشون خارج ليبيا.

وفيما يتعلق بالجانب القضائي نؤكد على قدرة الجهاز القضائي الوطني على ملاحقة كل من اقترف جرما على الأراضي الليبية، وهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، ولكن ينبغي الأخذ في الحسبان أن الظروف الأمنية التي مرت وتمر بها ليبيا هذه الأيام تسهم بدور كبير في اقتراف الكثير من الجرائم في حق المدنيين. وهنا نود التأكيد بأن القضاء الليبي يرصد كل هذه الانتهاكات، ومن تلك الانتهاكات الغارة الجوية التي شنتها قوات حفتر يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ على نادي الفروسية بمنطقة جنزور في طرابلس مما تسبب في إصابة العديد من الأطفال الأبرياء، والغارة الجوية التي شُنت على منطقة الفُرناج بطرابلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وأدت إلى وفاة ثلاث فتيات من نفس العائلة. وهناك العديد من الأعمال العسكرية التي طالت العديد من الأبرياء وفي أكثر من مكان، الأمر الذي يتطلب متابعتها والتحقيق بشأنها.

وفي هذا الصدد طالبت حكومة الوفاق الوطني وفي عدة مرت من هذا المجلس الموقر إيفاد لجنة تقصي حقائق للتحقيق في العديد من الانتهاكات والأعمال غير المسؤولة والتي طالت كما

أسلفنا العديد من الأبرياء بهدف الوقوف على الحقائق وضرورة ملاحقة ومحاسبة مرتكبيها. وهنا نؤكد مرة أخرى على قدرة القضاء الوطني على القيام بهذه المهمة إذا ما أتيحت له الفرصة. وقد يكون هذا الأمر ممكنا في حال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، والذي يعمل مبعوث الأمين العام السيد غسان سلامه للوصول إليه من خلال مساعيه الحالية الهادفة إلى تنظيم مؤتمر دولي ثم مؤتمر وطني يحضره جميع الأطراف السياسية في ليبيا للوصول إلى اتفاق يقبله جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بما ورد في تقرير مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قلق على وضع المهاجرين غير الشرعيين تود حكومة الوفاق الوطني التأكيد على أنها قد قامت بعدد من الإجراءات السريعة لحمايتهم، وتمثل ذلك في الإسراع بنقلهم من المناطق التي تشهد الاشتباكات. ولقد تمت العملية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية، إلا أن الطيران التابع للقوة المعتدية على مدينة طرابلس شن غارة على مركز لإيواء المهاجرين بمنطقة تاجوراء بطرابلس أسفر عن مقتل ٥٣ شخصا وإصابة ١٣٠ آخرين. وهنا نكرر مرة أخرى بأن حكومة الوفاق الوطني حينها طلبت من المجلس تشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في الأمر وضرورة محاسبة مرتكبيه. وفي هذا الإطار تقوم حكومة الوفاق الوطني برصد كل الانتهاكات التي تتعرض لها المستشفيات والمرافق العامة والبنية التحتية المدنية، وقامت باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين وإبعادهم عن الأماكن التي تشهد أعمالا عسكرية.

ومن جانب آخر، هناك العديد من عمليات الخطف والاختفاء والاعتقال التعسفي صاحبت عملية العدوان على طرابلس من القوات المعتدية والتي منها اختفاء السيدة سهام سرقيوة العضو بمجلس النواب من منزلها بمدينة بنغازي. وقد طالبت عدة جهات ليبية ودولية، ومنها الأمم المتحدة بضرورة الكشف عن مصيرها وإطلاق سراحها.

في الختام تؤكد حكومة الوفاق الوطني التزامها الكامل بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، وخاصة فيما يتعلق بولاية المحكمة الجنائية الدولية كما ورد في القرار. وتأمل حكومة الوفاق الوطني من المجلس الموقر النظر إلى المسألة الليبية كأولوية من أولويات عمله، وعدم إهمالها، وذلك من خلال التنسيق المستمر مع مبعوث الأمين العام، السيد غسان سلامة لإمكانية تحقيق السلام والاستقرار والخروج من المأزق الحالي. وهذا سوف يتطلب من كافة أعضاء المجلس الموقر تضافر الجهود ومعالجة الاختلافات بينهم بما يؤدي إلى صدور قرار ملزم من المجلس يُوقف الأعمال العدوانية الحالية، ويجبر القوات المعتدية على الرجوع فورا من حيث أتت، ويتيح الفرصة لإحلال السلام في بلدي ليبيا لتنطلق أعمال التنمية والبناء.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.